من مشكلات القراءة الحرة فى مصر

انخفاض مستوى الدخول مع ارتفاع تكلفة صناعة الكتب

إعداد

محمد رشاد

أمين عام اتحاد الناشرين المصريين

وأمين عام مساعد اتحاد الناشرين العرب

مدير عام الدار المصرية اللبنانية ومكتبة الدار العربية للكتاب

مقدمة

لا شك أن انخفاض مستوى الدخول مع ارتفاع أسعار الكتب سوف يضعنا أمام مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة ، فعندما يكون مستوى دخل الفرد منخفضا ، فإن «القراءة الحرة» من خلال الكتاب الذى يعد الوسيلة الأولى للثقافة والتعليم - لن تكون من أولويات احتياجات الفرد ، فالمأكل والمسكن - وماشاكلها - هى الأولويات بالنسبة لكل فرد وأسرة فى المجتمع ، ثم تتبعها ضروريات مهمة ، مثل الصحة، والتعليم، ثم وسائل الرفاهية ، ثم أخيرا الهوايات والأنشطة ، ثم يأتى دور الكتاب فى نهاية المتطلبات أو الهوايات والأنشطة ، وهذا الترتيب بالنسبة للفرد المصرى والعربى، ومعظم البلدان النامية ، يعزى إلى انخفاض مستوى الدخل فيها ، فى حين أنه فى البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع للأفراد ، يأتى الكتاب بعد الأولويات الأساسية مباشرة ، بل ضمن الضروريات الأساسية للفرد ، مهما كان سعر الكتاب مرتفعا .

وقد يبدو لنا العذر جميعا فى ترتيب الاحتياجات كمواطنين مصريين ، نظرا لانخفاض مستوى الدخول للغالبية العظمى من السكان ، ولكن هذا الترتيب يضعنا - كما ذكرنا - أمام مشكلة اجتماعية واقتصادية كبيرة إذا وضعنا نصب أعيننا أن أساس أى تنمية فى أى بلد يريد النهوض والتقدم وارتفاع مستوى الدخل لأبنائه أساسها التنمية البشرية ، وبنيانها الأساسى هو الفرد ، فلا يمكن وضع خطط اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، دون إعداد الفرد وتأهيله للمشاركة فى تنفيذ هذه الخطط للوصول إلى التقدم والرقى ، وبالتالى ارتفاع مستوى الدخول ، ولا يتأتى إعداد الفرد إلا عن طريق الكتاب ، وهو الصرح الكبير للثقافة والعامل الأول للتثقيف والتعليم والتعلم ... وعندما نتحدث عن بلد مثل مصر - ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين، وفى ظل بدايات نجاح الإصلاح الاقتصادى وما يتبعه من تحولات اقتصادية واجتماعية

على مجتمعنا فإنه يمكن التنبؤ بالنجاح الكامل المنشود من قبل الدولة لمواصلة هذا النجاح ، الذى يعود على المواطنين بالخير وارتفاع مستوى الدخول ، إلا إذا هيئ الفرد لهذا التحويل ، وتمت مشاركته عمليا فى تنفيذ خططه ، وتهيئته ثقافيا وتعليميا فى هذا المضمار .

إن انخفاض مستوى الدخول هى مسئولية الدولة بالدرجة الأولى ، فعندما تضع الخطط الشاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب عليها الاهتمام بالسياسات الثقافية لرفع مستوى الدخول للأفراد ، ليتسنى لهم إعادة ترتيب الأولويات والضروريات ، مما يسمح لهم بمجابهة ارتفاع أسعار الكتب ، وممارسة عادة القراءة الحرة .

ارتفاع أسعار الكتب

كثر فى السنوات الأخيرة مقولة أن إحجام الأفراد عن شراء الكتاب سببه ارتفاع سعره ، مقارنة بالسنوات السابقة فى الأربعينيات ، أو فى الستينيات ، وعلى الرغم من أن هذه المقولة غير صحيحة من الناحية الاقتصادية عند مقارنة أسعار أى سلعة فى يومنا هذا وسعرها فى السنوات السابقة ، وباستخدام المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها ، ومنها «متوسط دخل الفرد - نسبة التضخم - الناتج القومى» فليكن - مثلا - سعر الخبز ، وهو المدعوم دائما من الدولة ، أو الملابس ، أو المسكن ، أو أى سلعة أخرى ولتكن الجريدة مثلا وتقارن سعر الأمس بسعر اليوم ، وسوف تتأكد أن أقل زيادة كانت فى سعر الكتاب اليوم .

أما أساس هذه المقولة غير الصحيحة .. فيرجع للأسف الشديد إلى عزوف المتعلمين عن القراءة الحرة ، وهجرتهم الكتاب منذ الانتهاء من التعليم بالمدارس والجامعات ودخولهم الحياة العملية ، متعللين بضيق الوقت ، أو ضيق ذات اليد ، أو الاقتناع بأن وسائل الإعلام المقروءة والسمعية والبصرية تغنيهم عن الكتاب لارتفاع سعره فيرد دون هذه المقولة ، وذلك لأن القراءة لديهم ليست عادة أصلية .

هذا إلى أن هناك مقولة أخرى غير صحيحة تردد وتلصق بالناشرين ، وهى أنهم يبالغون أو يغالون فى أسعار الكتب ، وأن هدفهم هو الربح الكبير ، مع العلم بأن النشر رسالة قبل أن يكون صناعة وتجارة ، ومع هذا فإن لم تكن هناك تجارة فلن تكون هناك صناعة متطورة تأخذ بأحدث أساليب التكنولوجيا ، فإذا لم يكن هناك ربح من وراء التجارة للناشر ، فلن يستطيع مواصلة رسالته السامية لأمته ، فلا يعيب الناشر أن يربح ربحا معقولا مقابل ما يبذله من جهد وعرق واستثمار للأموال فى نشر الكتب .

وحتى يتبين لنا عدم صدق هذه المقولة التى تلصق بالناشرين ، نقدم نتائج دراسة قامت بإعدادها دار الشروق بالقاهرة ، وهى :

عبارة عن تحليل عناصر تكلفة كتاب سعر بيعه ١٠ جنيهات

١ - تكلفة الطبع ٣٠ر٣ جنيهات

أ - المواد الخام ٦٧٪

	قرش	نسبة الرسوم وضرائب	قيمة الرسوم والضرائب
زنكات ٥ر٣ ٪	= ٦ر١١	× ٣٥٪	= ٠٦ر٤ قروش
أحبار ٤٪	= ٢ر١٣	× ٤٦٪	= ٠٧ر٦ قروش
أفلام ٥ر٤٪	= ٨ر١٤	× ٤٦٪	= ٨١ر٦ قروش
ورق ٥٥٪	= ٥ر١٨١	× ١٨٪	= ٦٧ر٣٢ قرشا
٦٧٪			
ب - الماكينات ١٩٪	= ٧ر٦٢	× ٥ر١٨٪	= ٦٠ر١١ قرشا
جـ - العمالة ١٤٪	= ٢ر٤٦	× ٤٠٪	= ٤٨ر١٨ قرشا

٢ - حقوق التأليف ٥ر١ جنيه

	قرش	نسبة	قيمة
	= ٠ر١٥٠		معفى

٣ - نسبة الموزعين ٠٠ر٣ جنيهات

	قرش	نسبة	قيمة
	= ٠ر٣٠٠	× ٤٠٪	= ٠٠ر١٢٠ قرشا
٤ - الإعلانات ٥٠ر٠٠ جنيه	= ٠ر٥٠	× ٣٦٪	= ٠٠ر١٨ قرشا
٥- النقل ٥٠ر٠٠ جنيه	= ٠ر٥٠	× ٤٠٥	= ٠٠ر٢٠ قرشا
٦ - ربح الناشر ٢٠ر١ جنيه	= ٠ر١٢٠	× ٤٠٪	= ٠٠ر٤٨ قرشا
الإجمالى	٠٠ر١٠٠٠		٦٩ر٢٨٥ قرشا

توزيع عناصر تكلفة كتاب سعر بيعه ١٠ جنيهات

ضرائب ورسوم جمركية	٢ر٨	٢٨٪
نسبة الموزعين	١ر٨	١٨٪
المواد الخام	١ر٧٥	١٨٪
المؤلف	١ر٥	١٥٪
الناشر	٠ر٧٢	٧٪
ماكينات الطبع	٠ر٥٣	٥٪
الإعلانات	٠ر٣٢	٣٪
النقل	٠ر٣	٣٪
العمالة	٠ر٢٨	٣٪
الإجمالى	١٠ر٠٠	١٠٠٪

وعند تحليل نتائج هذه الدراسة سوف يتضح لنا الآتى :

١ - أن نسبة الضرائب والرسوم الجمركية البالغة ٢٨٪ تزيد من تكلفة الكتاب ، وبالتالى من ارتفاع سعره ، فهى عبء لابد من تخفيضه .

٢ - أن نسبة هامش ربح الناشر ضئيلة (وهى ٧٪) ، وهى أقل هامش ربح يمكن أن يحصل عليه أى مستثمر فى أى مشروع آخر ، بل هى أقل بنسبة ٣٠٪ عن فائدة البنوك .

٣ - أن نسبة العائد للمؤلف - وهى نسبة ١٥٪ - وضئيلة ، ولا تتناسب مع ما بذله المؤلف من جهد وتعب ، ولا تغطى حتى تكلفة شراء المراجع والكتب التى تعينه على التأليف ، فلا يوجد مؤلف يستطيع أن يحيا حياة كريمة من عائد مؤلفاته ، إلا قلة نادرة لا تتعدى العشرات ، فلابد للمؤلف أن يعمل فى وظيفة تعينه على الحياة ، وهذا أخطر شىء يهدد الفكر والإبداع المصرى ، حيث إن المؤلف عندما لا يجد العائد المادى من مؤلفاته - ذلك الذى يعينه على الحياة ، عندئذ لا تكون لديه الرغبة فى التأليف ، وبالتالى يفقد الدافع إليه ، وهو الذى يعد أساس نهضة أمتنا .

٤ - أن نسبة المواد الخام قد بلغت من التكلفة ٦٧٪ ، وفى نسبة البيع ١٨٪ وهذه المواد الخام معظمها مستورد من الخارج، وتخضع للأسعار العالمية ، فبلادنا ليست من دول إنتاج الورق ، ولا توجد لدينا أسس ومقومات صناعته .

٥ - أن نسبة الموزعين تعادل نسبة المواد الخام فى سعر البيع ، فلهم الحظ الأوفر فى الحصول على عائد أفضل من المؤلف والناشر ، مع الاعتراف بتحمل الموزع أعباء كثيرة أخرى مثل : العمالة والضرائب والمخزون . ومن هذا يتضح لنا أن الناشر ليس له دخل فى ارتفاع أسعار الكتب ، فكلها عوامل خارجة عن إرادته ، وأن العائد بالنسبة له لا يتناسب مع ما يبذله من جهد ومال فى هذه الصناعة ، ولكن الناشر يستطيع أن يسهم فى الحد من ارتفاع أسعار الكتب إذا زادت الكمية المطبوعة من كل كتاب ، فالشيء المؤسف أنه فى السنوات الثلاثة الأخيرة يقوم الناشر بطبع ما بين ١٠٠٠ نسخة إلى ٢٠٠٠ نسخة ، بعدما كان يطبع قبل ذلك ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسخة ، وهذا الانخفاض فى الكمية المطبوعة ، على الرغم من عدد السكان فى مصر والعالم العربى، وأخذت معظم حكومات الدول العربية فى التوسع فى إنشاء المدارس والجامعات ، كما أن هذا الانخفاض فى الكمية المطبوعة أدى إلى المساهمة فى ارتفاع أسعار الكتب ، ويمكن توضيح العلاقة بين زيادة الكمية المطبوعة أو نقصانها بعرض نتائج دراسة ، قمت بها شخصيا لكتاب عدد صفحاته ١٦٠ صفحة مقاس ١٧٫٥×٢٥سم ، وعلى ورق ٧٠ جراما ، وغلاف كوشية ٢٧٥ جراما مطبوع ٥ ألوان ، وكانت الكمية المطبوعة ٢٠٠٠ نسخة ، وتحدد سعر البيع على أساس ١٠ جنيهات ، علما بأن التكلفة للنسخة الواحدة (لكمية ٢٠٠٠ نسخة) هى ٣٫٣٥ جنيهات .

الكمية	سعر البيع	نسبة انخفاض سعر البيع
١ - ٣٠٠٠	٨٫٥ جنيهات	١٥٪
٢ - ٥٠٠٠	٧٫٠ جنيهات	٣٠٪
٣ - ١٠٠٠٠	٥٫٥ جنيهات	٤٥٪
٤ - ١٥٠٠٠	٥٫٠٠ جنيهات	٥٠٪
٥ - ٢٠٠٠٠	٤٫٧٠ جنيهات	٥٣٪

ومن ثم يتضح لنا أنه يمكن العمل على الحد من ارتفاع أسعار الكتب بزيادة طبع الكمية ، بدلا من ٢٠٠٠ نسخة إلى ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ نسخة ؛ فليس من المعقول أن يكون عدد سكان مصر أكثر من ٦٠ مليون نسمة ، بالإضافة إلى العالم العربى الذى يستمد الفكر والثقافة من منبعها (وهى مصر أم الحضارات)، ويتجاوز عدد سكانه مع مصر أكثر من مائتى مليون نسمة ، بالإضافة أيضا إلى العالم الإسلامى الذى تجاوز

تعداده المليار نسمة ، فليس من المعقول أن يوجد بينهم الكتاب العربى أو يطبع بنسبة قليلة ، هذا بالإضافة إلى أكثر من ٦٠٠٠ جامعة موزعة على أنحاء العالم كله ، يدرس فيها الأدب العربى والحضارة الإسلامية ، وكذلك المراكز المتخصصة التى تدرس وتحلل كل ما يصدر عن العالم العربى ، فهل يليق بالناشر المصرى بعد كل الذى ذكرناه أن يطبع ما بين ٣٠٠٠ نسخة إلى ٥٠٠٠ نسخة ؟ أو ما بين ١٠٠٠٠ نسخة إلى ٢٠٠٠ نسخة ؟ إن هذا عكس ما يطبعه أى ناشر فى أية دولة متقدمة . مثل : أمريكا ، أو إنجليزا ، أو فرنسا ، فهو يطبع مئات الآلاف ، بل أحيانا يطبع ملايين النسخ ، وأقلها عشرات الآلاف .

من كل ما تقدم يتبين لنا أن انخفاض مستوى الدخول هو مسئولية الدولة بصورة مباشرة ، وعلى الدولة أن تتحمل هذا العبء لرفع مستوى الدخول عن طريق الخطط المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما بينا من قبل ضرورة الاهتمام بالخطط الثقافية لتهيئة الأفراد لتحمل عبء تنفيذ الخطط ، أما ارتفاع أسعار الكتب فإنه مسئولية يتحملها أفراد المجتمع والدولة معا ، بضرورة ترسيخ عادة القراءة لدى أفراد المجتمع ، وتوسع الدولة فى إنشاء المكتبات العامة والمدرسية ؛ ليتمكن محدودو الدخل من القراءة الحرة.

ولكن هل مشكلة القراءة الحرة فى مصر هى المشكلة الوحيدة التى تواجه الكتاب المصرى ؛ بالطبع لا .. فهناك مشكلات كثيرة تواجه الكتاب ، وتعمل على ارتفاع أسعاره ، وهى فى إيجاز كالآتى :

١ - ازدياد ظاهرة الأمية - خاصة أمية القراءة والكتابة ، والتى تبلغ حوالى ٧٠٪ من سكان العالم العربى؛ فعلى الرغم من كل جهود الحكومات العربية فى محو الأمية ، بما فيها قوانين التعليم الإلزامى ، فإن كل هذه الجهود لم تفلح فى القضاء على هذه الظاهرة ، بل إنها زادت .. وهذه الظاهرة - أعنى ظاهرة الأمية - تقلل من إمكانية زيادة الكميات المطبوعة من الكتب .

٢ - عزوف المتعلمين والمثقفين عن القراءة ، وعدم إقبالهم عليها - كما ذكرنا من قبل - وهذا أيضا سبب رئيسى من أسباب قلة كميات النسخ المطبوعة .

٣ - زيادة الرقابة : إذ يواجه الكتاب العربى عامة رقابة شديدة ، صارمة فى بعض الأحيان ، بشكل يقلل بدوره من زيادة الكمية المطبوعة .

٤ - اقتصار أكثر المثقفين العرب على القراءة المتخصصة - كل فى مجاله - وعدم التوسع والاطلاع على الثقافات المتعددة والمتنوعة فى شتى المجالات .. هذا بالإضافة إلى أن كل مثقف - فى الغالب - يقرأ فى الفكر الذى يؤمن به ، ولا يقبل الاطلاع على فكر الآخرين ، الذين قد يختلفون معه فى الرأى ، وهذا بدوره عامل من عوامل تقليل الكمية المطبوعة من الكتب .

٥ - تفشى ظاهرة التزوير ، وهى الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين ، وهذه الظاهرة الآثمة يتعرض لها الكتاب المصرى بشكل كبير ؛ مما يهدد مستقبل الفكر والإبداع ، ويثبط حركة

التأليف والنشر ، وهذه الظاهرة يمارسها المزورون المحترفون ، والمؤلفون ، والمؤسسات العلمية ، والجامعات ويكفى أن نعرف أن الفرق بين سعر الكتاب الأصلى والمزور يتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ ، وهذا أيضا يجعل الناشر الأصلى يقلل من زيادة الكمية المطبوعة .

٦ - الارتفاع المستمر فى زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج الكتاب ، بالإضافة إلى ضريبة المبيعات ، وهذا يساعد على ارتفاع أسعار الكتب .

٧ - الارتفاع المستمر فى زيادة الأعباء التى يتحملها الناشر من رسوم وضرائب تجارية وصناعية ، فالناشرون يخضعون لشرائح الضرائب التجارية والصناعية ، والتى تصل إلى ٥٠٪ من صافى الربح ، ويعامل مثله مثل تاجر للأحذية والملبوسات ، ولا ينظر إليه على أنه يؤدى بجانب تجارته رسالة من أخطر الرسالات والتى تعد من أهم العوامل التى توجه فكر المجتمع ، وهذا الذى ذكرته أيضا يؤدى إلى زيادة أسعار الكتب .

٨ - الإعلان والدعاية ، وهذا يمثل نسبة فى تكلفة الكتاب ، وبالتالى يؤدى إلى ارتفاع أسعار الكتب ، خاصة أن وسائل الإعلام جميعها تعامل الكتاب - عند الإعلان عنه - مثل معاملة السلع الكمالية ، كالسيارة وخلافه .

٩ - ارتفاع تكاليف الشحن جوا وبحرا وبرا ، مما يرفع سعر الكتاب ، وبالتالى يفقد الكتاب المصرى ميزته بانخفاض سعره ، وبالتالى يقلل الناشر من حجم الكمية المطبوعة منه ، ومن ثم يزداد سعره .

وهناك عديد من المشاكل الأخرى التى تواجه الكتاب ، مثل : التكلفة الكبيرة فى أسعار التسويق مثل إرسال العينات والنماذج بواسطة البريد إلى الجهات الرسمية وأصحاب المكتبات لزيادة حجم التوزيع .

وقد تبدو الصورة قاتمة بعد استعراض معظم مشكلات الكتاب المصرى ، فهل نفقد الأمل فى التصدى لحل هذه المشاكل ؟ لا بالطبع ، بل بالعكس .. إذ يمكننا القيام ببعض الحلول الممكنة للتغلب على معظم هذه المشاكل ، بدراسة بعض المقترحات التالية :

١ - زيادة الوعى لدى المسئولين وأولياء الأمور بضرورة ترسيخ وتأصيل عادة القراءة لدى أفراد المجتمع لتصبح عادة أصلية ، وتشجيعها والمساهمة فى كل مشروع قومى يعمل على ذلك ، وخاصة مشروع «القراءة للجميع» الذى تتبناه وتشرف عليه السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ولقد بدأت نتائجه تظهر بشكل جلى للجميع فى إقبال الأطفال على القراءة وتكوين جيل جديد لديه عادة القراءة عادة أصلية .

٢ - وضع الخطط والحلول الممكنة فى القضاء أو الحد من تفشى ظاهرة الأمية ، واعتبار ذلك هدفا قوميا يسهم فيه الجميع .

٣ - التوسع فى إنشاء المكتبات العامة ، وحث المحافظين والمحليات والشركات والبنوك ورجال الأعمال فى التجمع حول هدف إنشاء المكتبات العامة ، وليكن ذلك مشروعا قوميا لترغيب المتعلمين والمثقفين فى القراءة بدون تحمل أية أعباء مالية .

٤ - ازدياد التوسع فى تدعيم وإنشاء المكتبات المدرسية ، وإسنادها إلى مسئولين على دراية كاملة بعظم وأهمية المكتبات المدرسية فى العملية التعليمية ، والتى هى أساس التعليم الذى يقوم على الفكر والابتكار وليس التلقين ، ولدينا نموذج يقتدى به فى هذا المضمار ، ومدى العائد من ورائه للمؤلفين والناشرين والطلاب ، عندما قام بعض المسئولين بتطوير وتدعيم التوسع فى إنشاء المكتبات المدرسية ، وخاصة الأستاذ الدكتور ، حسن عبد الشافى .

٥ - إلغاء أو تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج الكتاب .

٦ - تخفيض الرسوم والضرائب التجارية والصناعية للمطابع والناشرين .

٧ - حث وسائل الإعلام على وضع أسعار خاصة للإعلان والدعاية عن الكتب .

٨ - التعاون بين وزارة الثقافة واتحاد الناشرين المصريين والعرب فى وضع معايير متوازنة لدور الرقباء بالبلدان العربية ، من خلال مجلس وزراء الثقافة والإعلام العرب المنبثق عن الجامعة العربية .

٩ - قيام وزارة الخارجية وسفاراتنا بالخارج مع وزارة الثقافة فى تدعيم اتحاد الناشرين المصريين فى التصدى لظاهرة تزوير الكتاب .

١٠ - قيام وزارة الداخلية بتدعيم ومساندة اتحاد الناشرين المصريين فى التصدى لظاهرة التزوير ، وردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين .

١١ - قيام وزارة العدل بعمل دورات تدريبية لرجال النيابة، والقضاء بشرح وتعريف ظاهرة تزوير الكتاب؛ حتى تكون الأحكام رادعة ، وتتناسب مع حجم الجرم الذى يرتكبه المزورون .

١٢ - التوسع فى إنشاء خطوط كثيرة للشحن البحرى والبرى ، وحث الشركة الوطنية للطيران بمنح أسعار خاصة تسهم فى توصيل الكتاب بسعر مقبول ، ويكون لديها عنصر المنافسة مع الآخرين .

١٣ - تدعيم وتقوية صناعة النشر بإشراك الناشرين المصريين فى طبع الكتاب المدرسى ؛ حتى يمكنهم مواصلة تقديم رسالة الكتاب الثقافى بشكل أفضل .

هذه بعض المقترحات التى يمكن أن تسهم فى وضع بعض الحلول الممكنة فى التغلب على مشكلة القراءة الحرة فى مصر ، وحتى يستطيع الناشر المصرى مواصلة رسالته كما كان فى الماضى ، حيث كان الكتاب المصرى يصل إلى كل مكان فى العالم العربى - فى آسيا وإفريقيا - وصناعة النشر مهددة آلان بالتوقف ، وليس أدل على ذلك من أن عدد العناوين التى تصدر فى مصر تتراوح ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ عنوان جديد فى كل عام ، فى حين أن عدد العناوين فى إسرائيل يصل إلى ٩٠٠٠ عنوان ، مع أن الكتاب المصرى له تأثير كبير فى تأكيد سياسة بلدنا الخارجية بين الشعوب العربية ، وهو السلعة الوحيدة التى لا تعانى من أى منافسة عند التصدير ، نظرا لتميزه والإقبال عليه بما يحويه من تراث ثقافى وحضارى ، وهما من العوامل الرئيسية التى تجعل مصر بحق الشقيقة الكبرى للدول العربية ، والدولة التى لها الريادة ، والتى تستطيع أن تؤثر فى مجريات الأمور على الساحتين العربية والدولية .